



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ديالى  
كلية التربية للعلوم الإنسانية



السبكُ معياراً نصّياً في كتاب ( الإمتاع  
والمؤانسة ) لأبي حيان التوحيدي ( ت 400 هـ  
(  
دراسة في ضوء لسانيات النصّ

رسالةٌ تقدّمتُ بها

رنا خليل علي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة  
العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور  
نصيف جاسم محمد الخفاجي

1435 هـ  
2014 م

## المبحث الأول الإحالة

أولاً - الإحالة عند القدماء :

الإحالة لغةً : مصدر الفعل ( أحالَ ) ، وتأتي لمعانٍ متعددةٍ منها : الإيتباع (1) ، ويُقال : (( أحلّْتُ فلاناً على فلانٍ بدراهمٍ أحيّلهُ إحالةً ... وأحلّْتُ عليه بالكلام : أقبلْتُ عليه )) (2) .

أما معناها الاصطلاحي فقد وردت في التراث العربي بوصفها من المصطلحات اللغوية ، ولعل أول من أشار إليها هو ابن رشيق القيرواني (3) ( ت 456 هـ ) بقوله : (( ومن التضمين ما يحيل الشاعر فيه إحالة ، ويشير به إشارة ، فيأتي به كأنه نظم الإخبار أو شبيهه به ... فهذا النوع من أبعد التضمينات كلها ، وأقلها وجوداً ... )) (4) ، فابن رشيق القيرواني استعمل مصطلح ( الإحالة ) ؛ ليميز بين دلالة التضمين المألوفة التي معناها حضور نص سابق في نص لاحق له زمنياً ، وبين الإحالة التي يقصد بها إقامة نوعٍ من الربط اللفظي والدلالي بين نص سابق ونص لاحق دون أن يكون للنص السابق حضوراً في هيئة التضمين المألوفة . (5)

وقد ورد مصطلح الإحالة كثيراً عند حازم القرطاجني ( ت 684 هـ ) : حيث سجل له الدكتور زياد الزغبى ورود المصطلح تسع عشرة مرة في كتابه ( منهاج البلغاء وسراج الأدباء ) وفي سياقات متعددة (6) ، ومنها قوله : (( وملاحظات الشعراء الأفاضل والأخبار المستطرفة في أشعارهم ومناسبتهم بين تلك المعاني المتقدمة والمعاني المقاربة لزمان وجودهم والكائنة فيها التي يبنون عليها أشعارهم مما يحسن في صناعة الشعر . ويجب

(1) ينظر : لسان العرب : مادة ( حول ) ( 417/1 - 418 ، ومقاييس اللغة : 121/2 .

(2) لسان العرب : مادة ( حول ) ( 1058/1 - 1059 .

(3) ينظر : السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمكتوب : 29 .

(4) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق القيرواني : 708/2 .

(5) ينظر : السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمكتوب : 29 .

(6) ينظر : مصطلح الإحالة عند حازم القرطاجني - النشأة التاريخية والتجليات الراهنة ، بحث : 9-46 .

للشاعر أن يعتمد من ذلك المشهور الذي هو أوضح في معناه من المعنى الذي يناسب بينه وبينه وبعقله على طريق التشبيه أو التنظير أو المثل أو غير ذلك . ويسمى ما تُسبب إلى ذكره من القصص المتقدمة الماثورة بذكر قصة أو حال معهودة الإحالة ؛ لأنَّ الشاعر يحيل

بالمعهود على

المأثور ((<sup>(1)</sup> ) ، أي عند تشبيهه أو تمثيل الشاعر للقصة المعهودة بالمأثور من القصص التي اشتهر معناها ، فأن هذا يدعى بالإحالة ؛ لكونه إحالة المعنى المعهود على المأثور (السابق له) .

مما تقدم ذكره نجد أن مصطلح الإحالة ظهر عند النقاد والبلاغيين .

أما النحاة العرب فلم ترد الإحالة عندهم مصطلحاً بل ورد ما يدل على مفهومه ، فقد درسوها من طريق يعتمد على (( تصنيف الألفاظ إلى ألفاظ غير مبهمة وهي الألفاظ التي لها دلالة والتي تحيل بمفردها على خارجها في الواقع ، وألفاظ مبهمة لها دلالة لكنك لا تعرف لها خارجاً إلا متى توفر مفسرها وهذا المفسر قد يكون مقامياً ، وقد يكون مقالياً )) (2) .

درس النحاة العرب الإحالة ولكن دراستهم لها جاءت على مستوى الجملة ، فسيبويه ( ت 180 هـ ) أشار إلى الإحالة المقالة البعدية بقوله : (( فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : ( هذا عبد الله منطلقاً ) ... فهذا أسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده وهو ( عبد الله ) ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله )) (3) ، وقد تحدث عن الإحالة البعدية ، وذلك في البدء بالمضمر شريطة أن يكون ما بعده مفسراً له ومن ذلك ( ربّه رجلاً ) ، فهنا لا يجوز أن يقال ( ربّه ) ، ويسكت ، والإضمار الذي يكون السكوت عليه جائزاً هو نحو ( زيدٌ ضربته ) ، فهنا الضمير جاء بعد أن جاء الاسم مُظهراً ، ومما يضمّر ، لأنّ ما بعده يكون مفسراً له ، ولا يكون في موضعه مظهراً قول العرب : ( إنّه كرامٌ قومك ) فالهاء ضمير الشأن (4) .

(1) منهاج البلاغ وسراج الأدباء ، حازم القرطاجني : 189 .

(2) شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعيش : 86/5 .

(3) الكتاب ، لسيبويه : 78/2 .

(4) ينظر : الكتاب : 175/2-176 .

وقد تجلّى مفهوم الإحالة في حديث الرضي ( ت 686 هـ ) عن الضمير في ( ضرب غلامه زيد ) ، فهو يرى أنّ الضمير يجب أن يعود على متقدم لفظاً أو معنى ، وهنا الضمير راجع إلى زيد المتأخر في اللفظ ولكنه متقدم عليه في المعنى ، وعكس هذا لا يجوز (1) .

ونرى مفهوم الإحالة واضحاً في حديث الرضي عن اسم الإشارة وذلك بقوله : (( كلُّ اسمٍ موضوعٍ للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه ، ومن ثمة لا يحسن أن يخاطبَ بلسان من الألسنة إلا من سبقت معرفته لذلك اللسان )) (2) ، أي إن اسم الإشارة يدل على ما سبقت معرفته من قبل المخاطب بكون ذلك الاسم يدل عليه .

وبرزت عناية النحاة بالإحالة واضحةً في المواضع التي يكون الضمير فيها عائداً على متأخر لفظاً ورتبةً ، وقد عدها ابن هشام ( ت 761 هـ ) سبعة (3) ، وهي :

1. أن يكونَ الضميرُ مرفوعاً بـ ( نعم ) أو ( بئس ) ، نحو : ( نِعَمَ رجلاً زيد ) .
2. أن يكونَ الضميرُ مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ، مثل :  
جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميلٍ من خليلي مُهملٌ (4)
3. أن يكونَ مخبراً عنه فيفسره خبره ، مثل : قوله تعالى : **چ ڈ ٹ ڈ چ** ( الانعام 29 ) .

4. ضمير الشأن والقصة ، مثل : قوله ( تعالى ) : **چأ ب ب بچ** ( الاخلاص 1 ) ، وقوله تعالى : **چ ك گ گ گ ك چ** ( الانبياء 97 ) .

5. أن يجر بـ ( رُبَّ ) مفسراً بتمييز ، مثل ( رُبَّه امرأة ) .
6. أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له ، مثل : ( ضربته زيداً ) .
7. أن يكون متصلاً بفاعل متقدم ، ومفسره مفعول مؤخر مثل : ( ضَرَبَ غلامه زيداً ) .

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي : 404/2 .

(2) المصدر نفسه : 184/4 .

(3) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : لابن هشام : 639-635/2 .

(4) هذا البيت لم يُعرف قائله .

وعن الإحالة المقامية وهي النوع الثاني من الإحالة ، فقد ورد مفهومها عند الجرجاني ( ت 471 هـ ) في حديثه عن الضرب الثاني من الكلام بقوله : (( وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض )) (1) .

### ثانياً - الإحالة عند المحدثين :

يقصد بالإحالة (( وجود عناصر لغوية لا تكفي بذاتها من حيث التأويل ؛ إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها ، وتسمى تلك العناصر محيلة ، وهي : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ... والتماسك عن طريق الإحالة يقع عند أسترجاع المعنى أو إدخال الشيء في الخطاب مرة ثانية )) (2) .

ويعرّفها ( دي بوجراند ) بأنها العلاقة التي تحصل بين العبارات من جهة وبين ما تشير إليه هذه العبارات من أشياء ومواقف في المحيط الخارجي (3) ، وقد أطلق بوجراند على عناصر الإحالة عبارة ( الألفاظ الكنائية ) ، وكان يقصد بها الضمائر سواء أكانت شخصية ، أم إشارية ، أم موصولة ، وعلل ذلك بأن الألفاظ الكنائية في الاستعمال من حيث محتواها تكون مأخوذة من العبارات المشتركة معها في الإحالة وبذلك تختلف الألفاظ الكنائية عن هذه العبارات بالطرق النظامية (4) .

ويرى ( فان دايك ) أنّ الإحالة هي من الوسائل التي تربط النّص بالسياق ، وكان يسمى عناصرها بـ ( التعبيرات الإشارية ) ، ويقصد بذلك أنّها تعبيرات تحيل على (( مكونات السياق الإتصالي ( يستقي تفسيرها منه ) وهي المتكلم والسامع وزمن المنطوق ومكانه ... وهذا يعني أنّ التعبيرات غير مستقلة عن السياق ( المتغير ) ولها دائماً محيلات

(1) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 262 .

(2) نظرية علم النّص : 83 .

(3) ينظر : النّص والخطاب والإجراء : 14 ، والإحالة ودورها في تحقيق ترابط النّص القرآني دراسة وصفية تحليلية ، نائل محمد اسماعيل ، بحث : 3 .

(4) ينظر : النّص والخطاب والإجراء : 320 .

أخرى ، أما التعبيرات الإشارية فهي : أنا ، أنت ... وكذلك أدوات ( التعريف والتكثير ) وضمائر الإشارة ( ال ، هذه ... ) (( (1) .

وقد بين ( جون ليونز John Lyons ) أنّ العلاقة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالية ؛ لأنّ الاسم يحيل على مسماه لذلك يجب أن يكون هنالك قيدٌ دلاليٌّ بين العنصر المحيل والعنصر المحال عليه (2) .

ويرى د. محمد الشاوش أنّ عناصر الإحالة (( لا تحيل مباشرةً على شيء في الخارج إنّما تحيل على عنصر إشاري متقدم عليها أو متأخر عنها تتم به الإحالة على الشيء في الخارج )) (3) .

وقد بين د. الأزهر الزناد أهمية الإحالة في النص ، فهو يرى أنّ النص ذو بداية ومجال وسط قد يطول هذا المجال أو يقصر ، ونهاية وهي نقاط يمكن التوقف عند أيّ منها ، وفصلها عن غيرها ، ولكنها لا يمكن فهمها معزولة ، وأنّ كلّ مكوّن من مكونات النص يُعدّ معلماً تتقدّم به الأحداث إن كانت حدثاً ، وتتعدّد به الذوات إن كانت ذاتاً ، وهي يمكن العودة إليها عن طريق الإحالة ، وبالقياس عليها يجري بناء النص بالاستتباع (4) .  
وتنقسم الإحالة على قسمين (5) :

### الأول : إحالة مقامية ( Exospheric Reference ) :

وهي الإحالة التي تكون على خارج النص ، ويفهم مرجعها في أثناء سياق الموقف ، وهي التي تساعد في تكوين النص كما يرى هاليداي ورقية حسن ، إلا أنّها لا تؤدي إلى تماسك النص بصورة مباشرة ، وهذا لا يقلل من شأنها ، وذلك لكونها العنصر الرابط بين السياق والنص فتكمل بذلك بعض الجوانب الناقصة في نصية النص (6) .

(1) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات : 136 .

(2) ينظر : لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب : 17 .

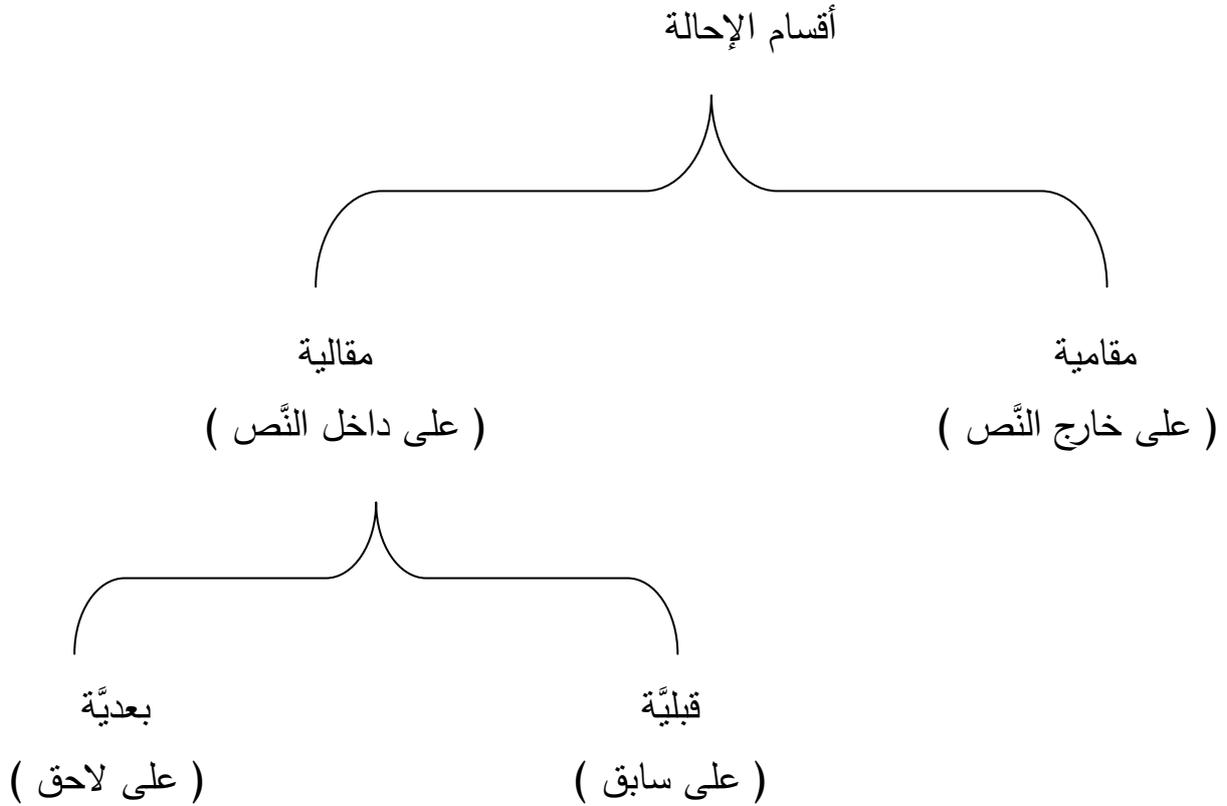
(3) أصول تحليل الخطاب : 964/2 .

(4) ينظر : نسيج النص : 43 .

(5) ينظر : إشكالات النص دراسة لسانية نصية : 351 .

(6) ينظر : أثر عناصر الاتساق في تماسك النص دراسة نصية من خلال سورة يوسف ، محمود سليمان حسين الهواوسة ، رسالة ماجستير : 68 .

الثاني : إحالة نصيَّة ( Endophric Reference ) : وهي الإحالة على العنصر اللغوي المذكور داخل النص ، وتعمل على ربط أجزاء النص بعضها ببعض فتتحقق بذلك تماسك النص ، وتقسم على إحالة ( قبلية ) وفيها يشار إلى ما سبق ذكره في النص ، وإحالة ( بعدية ) وفيها يشار إلى المعلومات اللاحقة الذكر داخل النص (1) .  
والشكل الآتي يوضح أقسام الإحالة كما ذكرناها :



(1) ينظر : لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب : 17 ، وينظر : إشكالات النص دراسة لسانية نصية ، د. جمعان بن عبد الكريم : 350 - 351 ، وينظر : نظرية علم النص : 84 ، والترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب ، ياسر البطشاني : 165 .

## ثالثاً - عناصر الإحالة :

## أ- الضمائر :

ذكر ( د. محمد الشاوش ) أنّ الضمائر عُدَّت من المعارف في العربية ، وهي بحسب تصنيف سيبويه والمبرد ( ت 285 هـ ) تكون الضرب الخامس من المعارف (1) ، وقد علل سيبويه ذلك بقوله : (( وإنّما صار الإضمار معرفة لأنّك تضمّرُ اسماً بعد ما تعلم أنّ مَنْ يُحدّثُ قد عَرَفَ من تعني وما تعني ، وأنّك تريد شيئاً يعلمه )) (2) .

أما المبرد فقد ذكر أنّ (( من المعرفة المضمّر نحو الهاء في ( ضربته ) ... والمضمّر الذي لا علامة له في نحو قولك ( زيد قام ) و ( هند قامت ) )) (3) .

وقد عرّف النحاة الضمير بأنّه : ما تمّ وضعه لمتكلّم ، أو مخاطبٍ أو غائبٍ كان ذكره متقدماً في اللفظ أو المعنى أو في الحكم (4) ، إذن لا بدّ من الذكر قبل الإضمار ، أما الاكتفاء بالمضمّر قبل ذكر العائد ، أو مثل معرفته بإشارة ( أنت ) ، وغير ذلك . والضمائر في العربية تقسم على ثلاثة أقسام ، هي (5) :

1. الضمائر المنفصلة مثل : أنا ، أنت ، هو ، هي ، هم ...
  2. الضمائر المتصلة مثل : الهاء في ( بيته ) ، والكاف في ( أخيك ) ، والواو في ( يلعبون ) ...
  3. الضمائر المستترة مثل : ( أنا ) المستتر في ( أكْتُبُ ) ، و ( هو ) المستتر في ( قرأ ) ، و ( أنتم ) المستتر في ( درستم ) .
- وبحسب الحضور تقسم على : متكلّم ومخاطب وغائب (6) .

(1) ينظر : أصول تحليل الخطاب : 2 / 1098 .

(2) الكتاب : 6/2 .

(3) المقتضب ، للمبرد : 186/3 .

(4) ينظر : شرح الرضي : 401/2 .

(5) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسّان : 108 .

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع : 303/1 .

ويرى الرضي أنّ الضمير يعد رابطاً لأجزاء الكلام بعضها ببعض وهذا واضح في قوله :  
 (( وإنما احتاجت إلى الضمير ؛ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصدت جعلها  
 جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير )) (1) .  
 أما الجرجاني فقد بيّن أثر الضمير في الربط بين الجمل وذلك في حديثه عن ( وضع  
 الكلام المحتاج إلى ما قبله ) فيقول في الإضمار : (( والإضمار وضع الكلام وضعاً  
 يحتاج فيه إلى ما قبله )) (2) ، وعدّ ابن هشام الضمير من الروابط بقوله : (( روابط الجملة  
 بما هي خبر عنه ... أحدها الضمير ، وهو الأصل ، ولهذا يربط به مذكوراً كـ ( زيد  
 ضربته ) ومحذوفاً مرفوعاً نحو :  $\square \square \square$   $\square$  ( طه 63 ) إذا قُدِّرَ ( لهما  
 ساحران ) )) (3) .

وللضمائر أثرها البارز في تحقيق السبك النصي ؛ لكونها النائية عن الكلمات والعبارات  
 والجمل المتتالية فضلاً عن أنّها تكون رابطةً لأجزاء النصّ المقاليّة أو المقاميّة (4) ،  
 ودلالة الكلام أحياناً تكون غامضة فالضمير يوضحها (5) .

ويرى د. مصطفى حميدة أنّه عند استعمال الضمير البارز للربط فإنه سيصبح في  
 حكم الأداة ، وقد شبّه النحاة الضمائر بالحروف ؛ لذا كانت الضمائر البارزة تؤدي وظيفتها  
 في الربط كما تؤديها أدوات المعاني الرابطة ، إلّا أنّ الضمائر البارزة تكون معتمدةً على  
 إعادة الذكر ، في حين يكون اعتماد أدوات الربط على معانيها الوظيفية التي تحدد نوع  
 العلاقة المنشأة ، كأدوات العطف والشرط والجر وغيرها (6) .

(1) شرح الرضي : 238/1 .

(2) دلائل الإعجاز : 183 .

(3) مغني اللبيب : 647/1 .

(4) ينظر : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : 137/1 .

(5) ينظر : المرجع نفسه : 162/1 .

(6) ينظر : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، د. مصطفى حميدة : 152 .

الضمائر في كتاب ( الإمتاع والمؤانسة ) :

عند تأمل نصوص كتاب ( الإمتاع والمؤانسة ) نجد أن للضمائر أثرها البارز في تحقيق السبك النَّصي .

ففي قول التوحيدي : (( وَصَلْتُ أَيُّهَا الشَّيْخُ - أَطَالَ اللهُ حَيَاتَكَ - أَوَّلَ لَيْلَةٍ إِلَى مَجْلِسِ الوَازِرِ - أَعَزَّ اللهُ نَصْرَهُ ، وَشَدَّ بِالْعَصْمَةِ أَرْزَهُ - فَأَمَرَنِي بِالْجُلُوسِ ، وَبَسَطَ لِي وَجْهَهُ الَّذِي مَا أَعْتَرَاهُ مِنْذُ خُلِقَ الْعُبُوسُ ، وَلَطَّفَ كَلَامَهُ الَّذِي مَا تَبَدَّلَ مِنْذُ كَانَ لَا فِي الْهَزْلِ وَلَا فِي الْجَدِّ ، وَلَا فِي الْغَضَبِ ، وَلَا فِي الرِّضَا )) (1) .

إنَّ الإحالة بنوعيتها المقامية ، والمقالية تضمَّنْها النَّص ، ومرجعيات الضمائر كانت تحيل على ثلاثة أشخاص وهم :

1. أبو حيان التوحيدي ، بوصفه المتكلم .
2. أبو الوفاء المهندس ، بوصفه المنقول إليه الكلام .
3. الوزير أبو عبد الله العارض ، بوصفه المتحدث عنه في الكلام .

والضمائر أكثرها كانت تحيل على الوزير ، وكانت إحالتها عليه إحالة قبلية وهذا ما نجده واضحاً في الضمائر المتصلة في الأسماء ( نصر ، وأزر ، ووجه ، وكلام ) ، والضمائر المستترة في كلِّ من الأفعال ( أمر ، وبسط ، ولطف ) ، أما الضمير المستتر في ( أعتري ) فقد أحال على ( وجه الوزير ) ، والضمير المستتر في الفعلين ( تبدل ) و ( كان ) فكانت إحالته على ( كلام الوزير ) ، ولعل السبب في كثرة الإحالة هنا على الوزير أنَّه (( كلما زادت الشخصية التي يتحدث عنها أهمية زادت الإحالة التي تؤكد التواجد المستمر لها ... )) (2) .

أما الضمير المتصل ( الهاء ) في ( أيُّها ) فقد كانت مرجعيته إلى الشيخ أبي الوفاء المهندس مرجعية لاحقة والقصد من الضمير شد الانتباه إلى ما يليه ، أو أن يصبح ذهن

(1) الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي : 1 / 91 .

(2) نظرية علم النَّص : 86 .

المخاطب في غاية التنبه لما سيبينه الضمير<sup>(3)</sup> ، وكذلك الضمير المتصل ( كاف المخاطب ) في حياتك فمرجعيته أيضاً إلى أبي الوفاء المهندس وهي مرجعية سابقة ، وإن إحلال الضمير هنا محل الإسم الظاهر يمكن عدّه (( نوعاً من التكرار للإسم السابق ولكن بصورة أخرى ، هي الضمير ))<sup>(1)</sup> .

نجد مما سبق أنّ الإحالة المقالية بالضمائر التي كانت مرجعيتها إلى الوزير وإلى الشيخ أبي الوفاء المهندس قد حققت السبك النصي ، فالضمير وما يحيل عليه يعملان على سبك النص ؛ لأنّ الضمير وحده دون ما يحيل عليه لا يملك تلك الدلالة المستقلة فلا بد من وجود عنصر آخر يحيل عليه<sup>(2)</sup> .

أمّا ضمير المتكلم المتصل في كل من ( وصلت ) وهو ( تاء الفاعل ) وفي ( أمرني ) ، و ( لي ) وهو ( ياء المتكلم ) ، فقد أحال على ما هو خارج بنية النص اللغوية وهو التوحيدي ، وهذا النوع من الإحالة يعتمد في الأساس على سياق الحال ؛ (( لأنّه في الغالب ، بدون السياق نقف عاجزين أمام تفسير ما يقال ))<sup>(3)</sup> ، فهذه الإحالة ربطت النص بمقامه ، وان هذا الإضمار يسمى بـ ( الإضمار لمرجع متصيد )<sup>(4)</sup> ؛ لكون الضمير يدل على ما هو غير مذكور في النص يكون معرفته من سياق الحال .

ونجد أنّ تعدد المحال إليه في النص يدل على وجود نوع من التفاعل المتحقق بين أطراف الخطاب وقد حقق هذا التفاعل السبك للنص .

وفي قول التوحيدي : (( الحية إذا هرمت وكلّ بصرها وأسترخي جلدّها دخلت في صدع صفاة ضيق أو جحر ضاغط يعسر عليها النفوذ فيه حتى ينسلخ عنها جلدّها فتأتي عين

<sup>(3)</sup> ينظر : دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، د. سعيد حسن بحيري : 127 .

<sup>(1)</sup> علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : 1 / 53 .

<sup>(2)</sup> ينظر : من أنواع التماسك النصي ( التكرار ، الضمير ، العطف ) ، بحث ، أ . م . مراد حميد عبد الله : 57 .

<sup>(3)</sup> علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : 1 / 165 .

<sup>(4)</sup> الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب : 165 .

الماء فتَنَغَمَسَ فِيهَا حَتَّى يَقْوَى لَحْمُهَا وَيَنْعَصِبُ ، فَإِذَا هِيَ فَعَلَتْ ذَلِكَ عَادَتْ شَابَةً كَمَا كَانَتْ )) (5) .

إنَّ الضمائر الواردة في النص السابق سواء أكانت متصلة أم مستترة مرجعيتها إلى ( الحية ) ، وقد مزج النص بين الألفاظ التي اتصلت بها الضمائر ، وقد توزعت هذه الألفاظ بين الأسماء والأفعال وأشباه الجمل :

1. الأسماء : بصرها ، جلدها ، لحمها ، هي .
2. الأفعال : هرمت ، دخلت ، تأتي ، تنغمس ، فعلت ، عادت ، كانت .
3. أشباه الجمل : عليها ، عنها .

فانتساع مجال الفعل الصادر عن هذه الشخصية يواكبه زيادة في عنصر الإحالة الذي يؤكد أنَّ كل الأفعال الواردة في النص صادرة من ( الحية ) .

والملاحظ أنَّ عنصر الحركة في هذا النص ظهر من خلال الأفعال الماضية التي أسندت إلى شخصية ( الحية ) ، وهي ( دخلت ، فعلت ، عادت ، كانت ) ، والأفعال المضارعة ( تأتي ، تنغمس ) .

أما الضمير المتصل في ( فيه ) فمرجعته إلى ( صدع صفاة ) أو إلى ( الجحر الضاغط ) ، والضمير المتصل في ( فيها ) والذي مرجعته إلى ( عين الماء ) ، أما الضمير المستتر في الفعل ( ينعصب ) فمرجعته إلى ( لحم الحية ) .

لقد حقق الضمير ( الهاء ) في المواضع الثمانية التي ورد فيها أثره في ربط أجزاء النص بعضها ببعض من ثمَّ أسهم في تحقيق السبك النصي ، وذلك من خلال (( البعد عن التكرار الذي لا يقصد به هنا غاية أسلوبية ، وبذلك جنَّب قائل النص استعمال العناصر المحال إليها ( كذا ) (\*) وإعادة تكرارها لاسيما بعد أن تتعدم الحاجة إلى إعادة العنصر المحال إليه ( كذا ) (\*\*)) (1) .

(5) الإمتاع والمؤانسة : 1/191 .

(\*) الصواب المحال عليها .

(\*\*) الصواب المحال عليه .

(1) نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية : 119 ، وينظر : أصول تحليل الخطاب : 1102/2 .

فالربط بالضمير هو ربط لفظي ؛ لأنَّ (( التركيب الذي يختل فيه الربط بالضمير ليس تركيباً فاسداً إعرابياً بل هو تركيب فاسدٌ معنوياً متى لم يصلح شأنه بواسطة الإلتجاء إلى إضمار الضمير العائد )) (1) ،

وإنَّ كثرة ورود الضمير المتصل في النَّصين السابقين لأبي حيان يؤكد لنا ما ذهب إليه النحاة من أنَّ أكثر الضمائر استعمالاً في اللغة هو الضمير المتصل (2) .

وفي قول التوحيدي : (( فقلتُ لك : أنا سامعٌ مطيعٌ ، وخادمٌ شكورٌ )) (3) .

إنَّ الضمير المتصل ( تاء الفاعل ) في ( قلتُ ) ، والضمير المنفصل ( أنا ) قد أحالا على ما هو مذكور خارج النَّص على ( أبي حيان التوحيدي ) ، والإحالة بهذين الضميرين أدَّت إلى ربط النَّص بمقامه فهي إحالة مقامية ، وكذلك الإحالة بالضمير المتصل المجرور ( الكاف ) في ( لك ) فقد أحال على خارج النَّص على ( الشيخ أبو الوفاء المهندس ) ، وهي إحالة خارجية أيضاً ، وأسهمت الإحالة هنا في خلق النَّص .

#### ب - الإشارة :

أسماء الإشارة من المُبهمات ، وقد تحدث عنها سيبويه بقوله : (( الأسماءُ المبهمَةُ هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاتان ، وهؤلاء ، وذلك ... )) (4) ، وقد عُدَّت من الروابط ؛ لأنَّ أيَّ إبهامٍ في جزءٍ من الجملة أو جزءٍ من الجمل يجعل المتكلم مضطراً إلى تفسيره ليكون الكلام واضحاً .

وهي أسماء أُجتمعت فيها (( الإبهام والتعريف ، وهو أمرٌ يبدو من قبيل الجمع بين الضدين المتناقضين ، على أنَّ الجمع بين هذين الأمرين فيها لا يكون إلا متى أُعتبرت أسماء الإشارة مفردة قبل التركيب ، فإذا تركبت وجرت في الاستعمال فإنَّ التضاد بين الإبهام والتعريف يزول بالضرورة ، لأنَّ الإبهام الذي فيها وضعاً يرفعه الاستعمال تحقّقاً )) (1) ،

(1) أصول تحليل الخطاب : 1107/2 .

(2) ينظر : الخصائص ، لابن جني : 192/2 .

(3) الإمتاع والمؤانسة : 7/1 .

(4) الكتاب : 77/2 .

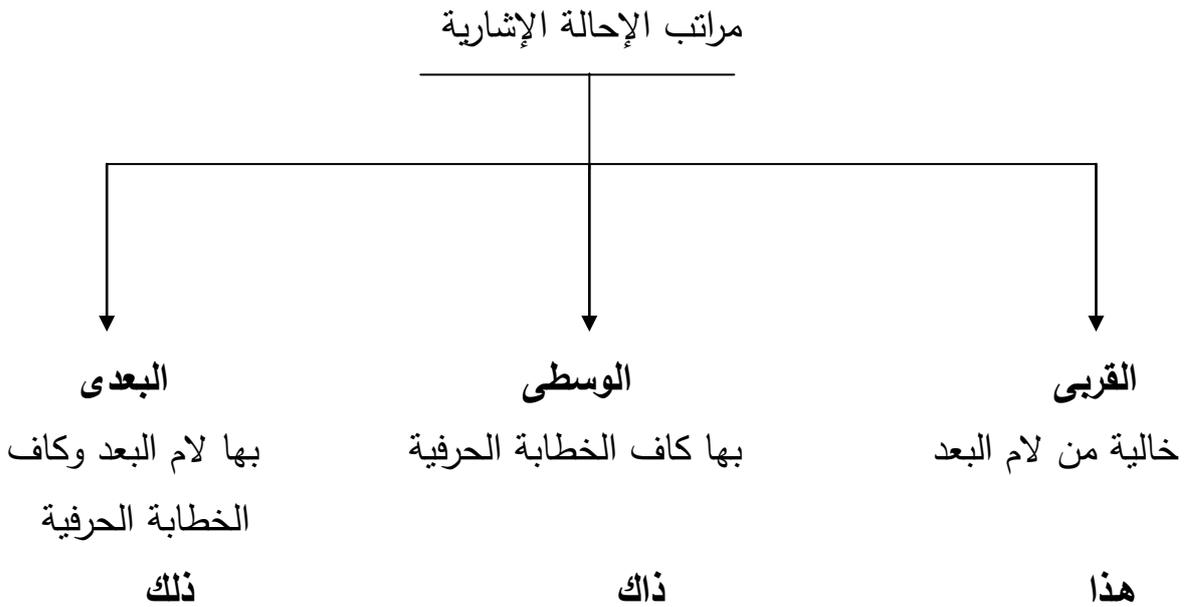
(1) أصول تحليل الخطاب : 1069/2 .

فأسماء الإشارة مُبهمات بذاتها أما باعتبار ما تشير إليه فهي ليست مُبهمة ؛ لذلك عدّها ابن السّراج ( ت 316 هـ ) أعرف المعارف .

والأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد ، فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد أو أُشير بها إلى ما يُستحال إحساسه ومشاهدته ؛ فلتصويره كالمشاهد ؛ إذ تُجعل الإشارة العقلية كالحسيّة مجازاً ؛ لما بينهما من المناسبة (2) .

والإشارة من المعاني اللغوية غير قائمة بذاتها بدليل قولنا : أشار المتكلم إلى كذا ، ولابد من وجود أركانها وهي : المشير = المتكلم ، والمشار إليه = الشيء في الخارج ، والمشار له = المخاطب بالمشار به = أسماء الإشارة ، فعبارة الإشارة هي اللفظ الذي به تتحقق ، وعمل الإشارة : الحاصل معنى وخارجاً من الإشارة (3) .

وللإحالة ثلاث مراتب بحسب المشار إليه (4) هي :



(2) ينظر : شرح الرضي : 479/2 .

(3) ينظر : أصول تحليل الخطاب : 1062/2 - 1063 .

(4) سورة لقمان بين نحو الجملة ونحو النَّص ، د . سيد أحمد أبو حطب : 28 .

ويستعمل أسم الإشارة أستعمال الروابط فهو يقوم بنقل المعنى السابق له إلى المعنى اللاحق له ، فيكون بديلاً عن لفظة أو جملة أو نص (1) ، وإنّ هذا الاستعمال سوف يجعل مدى الإحالة باعتماد المدى الذي يفصل بين العنصر الإحالي وما يفسره على نوعين (2) :

النوع الأول : إحالة ذات مدى قريب ؛ وتجري في مستوى الجملة الواحدة ، حيث لا توجد فواصل تركيبية جُمليّة ، مثل : هذا طالبٌ مجدٌ .

النوع الثاني : إحالة ذات مدى بعيد ؛ وهي تجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النّص ، وهي تتجاوز الفواصل أو الحدود التركيبية القائمة بين الجمل .

### الإشارة في كتاب ( الإمتاع والمؤانسة ) :

إنّ لأسماء الإشارة أثرها الكبير في تحقيق السبك النّصي في كتاب ( الإمتاع والمؤانسة ) ، فقد ربطت أجزاء النّص بعضها ببعض ، فضلاً عن أنّها ربطت النّص بمقامه .

ففي قول التوحيدي : (( أرضى رضا بأتّم شكرٍ وأحمدٍ ثناءً ؛ أخذ بيدي ، ونظر في معاشي ، ونشطني وبشّرني ، ورعى عهدي ، ثم ختم هذا كله بالنعمة الكبرى ، وقلّدني بها القلادة الحُسنَى ... )) (3) .

أسم الإشارة ( هذا ) أحال على مجموعة من الجمل وشكل رابطاً بينها وبين ما يليها ، وقد أختصر المعاني التي تضمنتها ، وأغنى كذلك عن تكرارها .

أما نوع الإحالة التي أداها اسم الإشارة ( هذا ) في النّص فهي إحالة مقالية قبليّة أما أركان الإشارة التي حققتها فهي على النحو الآتي :

-المشير : أبو حيان التوحيدي ( المتكلم ) .

-المشار إليه : ( اخذ بيدي ، ونظر في معاشي ، ونشطني ، وبشّرني ، ورعى عهدي ) .

-المشار له : الشيخ ابو الوفاء المهندس .

-المشار به : هذا .

(1) ينظر : نحو النّص إطار نظري ودراسات تطبيقية : 120 .

(2) ينظر : دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين الدلالة والبنية : 151-150 .

(3) الإمتاع والمؤانسة : 50/1 .

- عمل الإشارة : الإحالة على المشار إليه وربطه بـ ( ما بقيت ) والجمع بين جميع أجزاء المحال إليه في خصيصة العمل .

فاسم الإشارة ( هذا ) في هذا النَّصُّ يُعَدُّ عنصراً إشارياً نصياً ؛ لكونه أحالَ على جزءٍ من النَّصِّ ، وحقق له السبك النَّصي (1) .

وفي قول التوحيدى : (( ألا ترى أنَّ الرقمَ على الماءِ لا صورةَ له ، لأنَّ صفحةَ الماءِ لا ثباتَ لها ، وكذلكَ الخطُّ في الهواءِ ، وكذلكَ الكائناتُ البائِئاتِ لا صورةَ لها ، لأنَّها لا ثباتَ لها ، وأنتَ إذا وجدتَ شيئاً لا ثباتَ له لم تضمِ إليه شيئاً آخرَ لا ثباتَ له طمعاً في وقوعِ الثباتِ بينهما ، هذا ما لا يدين به وهم ، ولا ينقادُ له ظنُّ ؛ ولو ساغَ هذا لساغَ أن يُجمَعَ بين ما له ثباتٌ ، وبين ما له أيضاً ثباتٌ ... )) (2) .

نرى أن اسم الإشارة ( ذلك ) قد ورد في النَّصِّ متصلاً بحرف التشبيه ( الكاف ) ، وتكرر ذكره وقد أحالَ مرتين إحالةً بعدية مرةً على ( الخط في الهواء ) ، ومرةً على ( الكائنات البائِئات ) ، وقد حقق التركيب ( كذلك ) تشبيه الرقم الذي على صفحة الماء بالخط الذي في الهواء وبالكائنات البائِئات في عدم الثبات ؛ إذ إنَّ كلاً منهما لا وجودَ لصورةٍ له في الواقع ، أما أركان الإشارة في الإحالة الأولى فهي كما يأتي :

-المشير : أبو حيان التوحيدى .

-المشار إليه : الخط في الهواء .

-المشار به : ذلك .

-عمل الإشارة : أحالت على المشار إليه ، وذكَّرت المتلقي أن آخر الأمر ينعقد على أوله (3) .

وأركان الإشارة في الإحالة الثانية هي :

-المشير : أبو حيان التوحيدى .

-المشار إليه : الكائنات البائِئات .

-المشار به : ذلك .

(1) ينظر : نسيج النَّصِّ : 128 .

(2) الإمتاع والمؤانسة : 219/1-220 .

(3) ينظر : نحو النَّصِّ إطار نظري ودراسات تطبيقية : 241 .

- عمل الإشارة : أحالت على المشار إليه .

الإشارة بـ ( هذا ) وردت مرتين ، لها أثرٌ في توجيه النص ، فقد أحالت فيهما على كلامٍ سابقٍ لها وهو ( إذا وجدت شيئاً لا ثبات له لم تضم إليه شيئاً آخر لا ثبات له طمعاً في وقوع الثبات بينهما ) ، وقد أغنى ورودها عن (( تكرار الملفوظات السابقة التي تجعل من النصّ ركيكاً ومفتقراً لعناصر الاتساق من جهة أخرى ))<sup>(1)</sup> ، أما أركان الإشارة فقد جاءت على وفق الآتي :

-المشير : أبو حيان التوحيدي .

-المشار إليه : ( إذا وجدت شيئاً لا ثبات له لم تضم إليه شيئاً آخر لا ثبات له طمعاً في وقوع الثبات بينهما ) .

-المشار به : هذا .

-عمل الإشارة : أحالت على المشار إليه وربطت الفعل بسببه ، وقد أغنت عن إعادة الكلام بنصّه .

### ت - الموصول :

الاسمُ الموصولُ هو الذي لا يكون تاماً بنفسه ؛ لكونه دائم الافتقار إلى كلام يأتي بعده يتصل به برابط ما ؛ ليتم اسماً ، فإذا تمّ بما بعده أصبح كسائر الأسماء ، فيجوز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به<sup>(2)</sup> ، ولكون الموصول اسماً مبهماً تكون صلته هي المعرفة له لأنَّ (( تعريف الموصول بوضعه معرفةً مشاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ، فمعنى قولك لقيت من ضربته ، إذا كانت ( من ) موصولة : لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ))<sup>(3)</sup> .

والموصول في العربية نوعان<sup>(4)</sup> : موصول أسمى وموصول حرفي .

(1) نحو النصّ إطار نظري ودراسات تطبيقية : 282 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 138/3 .

(3) شرح الرضي : 8/3 .

(4) ينظر : شرح الرضي : 6-5/3 ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : 145-132/1 .

أما الموصول الحرفي فألفاظه ( إنّ ، أنّ ، كي ، ما المصدرية ، ما الظرفية ، لو ، وهمزة التسوية ) ، والموصول الاسمي ألفاظه ( الذي - التي - اللذان - اللتان - الذين - الألي - اللائي ... ) .

وقد سميت الأسماء الموصولة بهذا الاسم ؛ لأنها كما يقول ابن جني ( ت 392 هـ ) : (( نواقص تتم بما توصل به والجملة التي هي صلة لا تخلو من ضمير هو الموصول في المعنى )) (1) .

وتؤدي الموصولات إلى تحقيق السبك النَّصي ، فهي تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض ، أو الجمل المختلفة بعضها ببعض ، فضلاً عن أنّها تربط النَّص بمقامه الذي قيل فيه (2) .

### الموصول في كتاب ( الإمتاع والمؤانسة ) :

للموصول أثره البارز في سبك النَّص في كتاب ( الإمتاع والمؤانسة ) إذ يربط أجزاء النَّص السابقة باللاحقة ويتم الكلام الذي قبله بالكلام الذي بعده .

ومن ذلك قول التوحيدي : (( فانه شديد الفقر ، ظاهر الخصاصة ، لاصق بالدعاء ، وللذي قاله وادعاه ، وقصده وانتحاه ، وجه واضح وحجة ظاهرة )) (3) .

فالاسم الموصول ( الذي ) أحال على ما هو مذكور خارج بنية النص اللغوية وهو ( كلام وهب بن يعيش الرقي ) في رسالته التي أوصلها إلى الوزير ابي عبد الله العارض ، وقد أسهم السياق في معرفة مرجعية الاسم الموصول ، ونوع الإحالة التي أداها الاسم الموصول هي إحالة مقامية ، وقد جاءت صلة الموصول جملة فعلية فعلها ماضٍ ، اما عائد الصلة فقد جاء ضميراً مستتراً .

مما سبق نجد إن الإحالة بالاسم الموصول في أكثر المواضع إحالة مقامية وقد أدت إلى ربط النص بمقام .

(1) الخصائص ، لابن جني : 113/2 .

(2) ينظر : مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان : 200/1 .

(3) الإمتاع والمؤانسة : 105/1 .

وفي قول التوحيدى : (( وَجَهَاتٌ أَنْ مَنْ قَدَرَ عَلَى وَصُولِكَ يَقْدِرُ عَلَى فَصُولِكَ ، وَأَنْ مَنْ صَعَدَ بِكَ حِينَ أَرَادَ ، يَنْزِلُ بِكَ إِذَا شَاءَ ، وَأَنْ مَنْ يَحْسُنُ فَلَا يُشْكِرُ ، يَجْتَهِدُ فِي الْاِقْتِصَادِ حَتَّى يُعْذَرَ )) (1) .

نرى أَنَّ الموصول ( من ) الذي تكرر ثلاث مرات في النَّصِّ قد أَحَالَ في كل مرة ورد فيها على مكون خارجي ، وهذا المكون غير نصي هو ( الشيخ أبو الوفاء المهندس ) وهو الذي يخاطب التوحيدى هنا ، فالموصول هنا يحيل على عنصر عرف عند المتلقي من سياق المقام .

وقد جاءت صلة الموصول التي تَمَّت الموصول جملة فعلية فعلها ماضٍ في المواضع الثلاثة التي وردت في النَّصِّ ، أما عائد الصلة فقد جاء ضميراً مستتراً .  
فالإحالة بالموصول هنا إحالة مقامية ؛ (( لكونها ربطت اللغة بسياق المقام )) (2) .

### ث - المقارنة :

وهي (( نوع من الإحالة يتم بأستعمال عناصر مثل التطابق والتشابه والاختلاف أو عناصر خاصة مثل : الكمية والكيفية ، فهي من منظور الاتساق لا تختلف عن الضمائر وأسماء الإشارة في كونها نصية )) (3) .

والمقارنة تتضمن شيئين - في الأقل - تجمعهما سمة مشتركة وهي على نوعين مقارنة عامة كالتطابق والتشابه أو الاختلاف والمغايرة ، ومقارنة خاصة وتكون كمية أو كيفية (4) .  
(( وتتميز ألفاظ المقارنة بأنها تعبيرات إحالية لا تستقل بنفسها ، وهو ما يؤهلها لأن تكون وسيلة من وسائل التماسك )) (5) .

### المقارنة في كتاب ( الإمتاع والمؤانسة ) :

(1) الإمتاع والمؤانسة : 6/1 .

(2) الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب : 165 .

(3) المرجع نفسه : 179 .

(4) ينظر : سورة لقمان بين نحو الجملة ونحو النَّصِّ : 45 .

(5) الإحالة وأثرها في دلالة النَّصِّ وتماسكه ، بحث ، د. محمد محمد يونس علي : 192 .

للإحالة بالمقارنة أثرها الواضح في تحقيق السبك النصي فقد ربطت أجزاء النص بعضها ببعض الآخر .

ففي قول التوحيدي : (( فأما أصحاب النُّسك ومن عُرِفَ بالعبادةِ والصَّلَاحِ ، فقد ادَّعى لهم أنَّ الصُّفْرَ يَصِيرُ لَهُمْ ذَهَباً ، وشَيْئاً آخَرَ يَصِيرُ فَضَةً وَأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُرْزَلُ لَهُمُ الْجِبَلَ وَيُنزَّلُ لَهُمُ الْقَطَرَ ، وَيُنْبِتُ لَهُمُ الْأَرْضَ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مما هو كالأياتِ لِلأنبياءِ الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ قِبَلِ اللهِ بِالكتبِ وَالوصايا وَالأحكامِ وَالمواعظِ وَالنَّصائحِ )) (1) .

نجد في النص أن الإحالة بالمقارنة ( القبلية ) أجريت عن طريق كاف التشبيه التي معناها ( مثل ) فقد أحالت على ما سبقها من الكلام ، وربطت الكلام بعضه ببعض مما أسهمت في سبك النص ، فالمقارنة هنا أفادت تشبيه ما دعي لأصحاب النسك ومن يعرف بالعبادة والصلاح من أمور بأنها مثل البراهين التي تحصل للأنبياء الذين بعثهم الله تعالى ، فالمقارنة هنا جاءت لتعبر عن التطابق بينهما ، وتسمى هذه المقارنة بالعامية (2) .

أما في قول التوحيدي : (( أَنَّ الْإِنْسَانَ إِنْ أَعْجَبَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَا يَعُولُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ لَا يَحْطُ إِلَيْهِ ، بَلْ يَكُونُ تَوَكَّلَهُ عَلَى رَبِّهِ فِي مَسْرَّتِهِ وَمَسَاعَتِهِ ، أَكْثَرَ مِنْ تَقْرَدِهِ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، فِي اخْتِيَارِهِ وَتَكْرُهُ )) (3) .

فنجد أن الإحالة بالمقارنة جاءت من طريق أسم التفضيل ( أكثر ) ، والذي أحال على اللاحق له وهو تقرد الإنسان في حوله وقوته ، والمقارنة هنا تعبر عن موازنة بين شيئين من حيث الكيف وهذه المقارنة خاصة وليست مقارنة عامة .

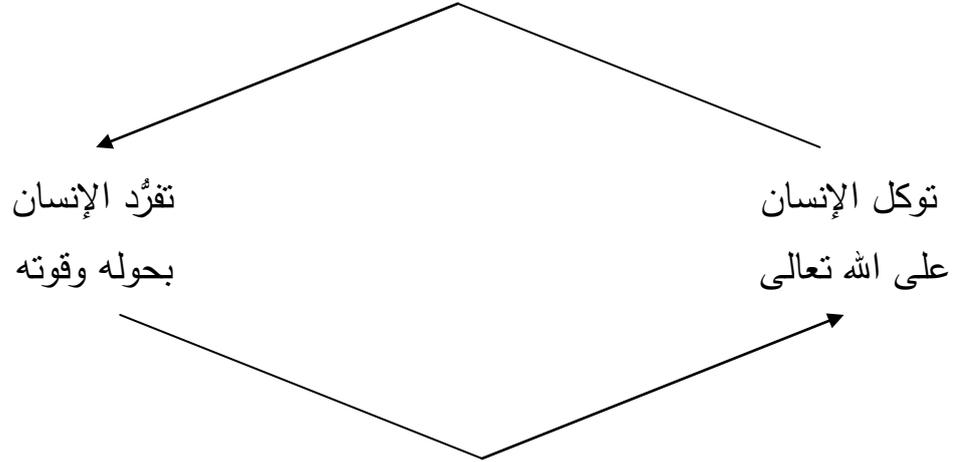
وقد جاءت صيغة التفضيل مُلزمة للإفراد والتذكير في هذا النص ؛ إذ أُريدَ بها التفضيل .

(1) الإمتاع والمؤانسة : 40/2 .

(2) ينظر : الإحالة وأثرها في دلالة النص وتماسكه : 191 .

(3) المرجع نفسه : 205/3 .

والغرض من المقارنة هنا بيان أنّ توكل الإنسان على ربّه في السّرّاء والضّرّاء أكثر من أن يكون متفرداً بحوله وقوته ، فهنا (( تظهر مقابلة بين موقفين ظاهرهما متناقض ومتباين ))<sup>(1)</sup> ، ونمثلهما بالشكل الآتي :



نرى أنّ فكرة اعتماد أجزاء النّص بعضها على بعض قد تحققت فلم يستغن أحدها عن الآخر .

(1) الترابط النّصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب : 182 .

## The Abstract

Due to the development in various science and knowledge fields, researchers started to deal with such fields including Linguistics that witnessed a good deal of development. This thesis deals with a part of the most recent development in modern Linguistics (Discourse Linguistics) that became in the mid 1960s a stand-alone science in Europe then moved to other parts of the world. It dealt with text as being the biggest linguistic Unit and became a counter to Sentence Linguistics that dealt with sentence.

I Have chosen this topic because of the effect of textual cohesion on meaning. So, after reading linguistic subjects, specially Discourse Linguistics, and after being guided by my teachers in the department of Arabic, and because of my being convinced to give a new linguistic reading of the Code of heritage "AlImta' WalMu'anasa" by Abi Hayan AlTawhidi (400 A.H.) that connects modern to ancient. I wanted, in studying the texts of the book, to uncover the coherence means that led to the coherence of the text structure that led to its semantic dimension and effected recipients.

I depended, in this thesis on a good number of references such as: Sibawaih's book, Al-Muqtathib by Al-Mubarrid, and many other Arabic great references. I also depended on many other studies in Discourse Linguistics including Arabic and translated ones such as: Discourse Linguistics, an introduction to discourse coherence by Dr. Mohammed Al-Khitabi and Discourse Analysis Principles by Dr. Mohammed Al-Shawish and the like.

The thesis consists of two chapters introduced by a preface and followed by an epilogue. The introduction consisted of three items: in

the first item, I tried to shed light on Al-Tawhidi biography in short and a brief description of “AlImta’ WalMu’anasa”. The second item dealt with Discourse Linguistics including its term, conception, and function, while the third item dealt with text coherence including its term and function.

Chapter one took the application part, in which I studied text coherence using four means distributed on four approaches. I showed their effects in text coherence. Those means are: Assignment, replacement, Ampersand, and deletion.

Chapter two took the application part, in which I studied Lexical coherence using two means distributed on two approaches that showed their effects on text coherence. Those means are: repetition and lexical association.

The epilogue gathered the results and conclusions of the study all together.

The characteristics of researcher method are as follows:

- 1- My study was not a statistical one for I did not count all the means in all the texts, neither I did analyze them.
- 2- The researcher tried to concord between the textual concepts in Arab ancient linguists and the modern linguists whether they are Arabs or foreign.

**The researcher**